

Royaume du Maroc

Ministère de la Jeunesse et des Sports

Le Ministre



المملكة المغربية
وزارة الشباب والرياضة
الوزير

مداخلة السيد وزير الشباب والرياضة
في " المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية "
المنظم بمجلس المستشارين
يومي 19 و 20 فبراير 2016

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم؛
السيدات والسادة الحضور

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للسيد رئيس مجلس
المستشارين على توجيهه الدعوة لوزارة الشباب والرياضة للمشاركة في أشغال المنتدى
البرلماني للعدالة الاجتماعية.

وأود بهذه المناسبة التنويه بمبادرة مجلس المستشارين إلى عقد هذا المنتدى الهام
الذي يعد مساهمة نوعية قيمة في الأنشطة التي تنظمها بلادنا تخليدا لليوم العالمي
للعدالة الاجتماعية، وترجمة لانخراط بلادنا المسؤول في كل الجهود المبذولة وطنيا ودوليا
لصون كرامة وحقوق الإنسان، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

إن تخصيص يوم عالمي للعدالة الاجتماعية من طرف الجمعية العمومية للأمم
المتحدة يكتسي أهمية خاصة، باعتبار العدالة الاجتماعية مبدأ أساسيا لتحقيق السلم
الاجتماعي، المرتكز على الإنصاف والمساواة والديمقراطية بهدف توفير شروط العيش الكريم
للأفراد، وفي مقدمتهم الأطفال والنساء والشباب.

ويأتي انخراط وزارة الشباب والرياضة في تحقيق العدالة الاجتماعية ضمن مجالات
تدخلها وعملها مع فئات الأطفال والشباب والمرأة استنادا لمرجعيات أساسية نذكر منها على
سبيل المثال لا الحصر: توجيهات الرسالة الملكية السامية الموجهة للمناظرة الوطنية
للرياضة سنة 2008 ومقتضيات دستور 2011 الذي نص على تشبث بلادنا بتحقيق
العدالة الاجتماعية إلى جانب مبادئ أخرى لا غنى عنها لبناء مجتمع متضامن، ودولة

ديمقراطية يسودها الحق والقانون والمساواة دون إغفال ما جاء به البرنامج الحكومي، في موضوع الشباب والرياضة.

وتبدو ترجمة هذا الانخراط جلية من خلال العمل اليومي لوزارة الشباب والرياضة في إطار سياسة القرب التي تنهجها، حرصها منها على تقليص الفوارق بين شباب وأطفال ونساء العالم القروي، ونظرائهم بالوسط الحضري، وذلك من خلال:

- 1 - تعميم الاستفادة من البرامج والأنشطة المتنوعة التي ينظمها القطاع أو التي يدعمها أو يساهم فيها إلى جانب الجمعيات والمنظمات العاملة في مجال الشباب والطفولة، لفائدة المستفيدين من الجنسين بمختلف مناطق المملكة. وتتميز هذه البرامج بتنوعها حيث تشمل برنامج التخييم "عطلة للجميع" الذي يستفيد منه حوالي 250.000 مستفيد، والبرامج الفنية والثقافية التي تهتم المسرح والموسيقى والفنون التشكيلية، وبرنامج أسفار الشباب داخل وخارج المغرب، وبرنامج التشغيل الذاتي المنجز بشراكة مع البنك الدولي، إضافة إلى البرامج الرياضية الموجهة لأطفال العالم القروي والأحياء الهامشية ونذكر منها "البرنامج الوطني للمدارس الرياضية" وبرنامج "أبطال الحي" ... وغيرها؛ مع الإشارة إلى الجهود الكبير الذي بذلته وزارة الشباب والرياضة في السنوات الأخيرة لتشجيع الرياضة النسوية، والذي توج بإحداث "اللجنة الوطنية للارتقاء بالرياضة النسوية" التي وضعت برنامجا طموحا يشمل أنشطة رياضية موجهة للمرأة، وحصصا تحسيسية بأهمية الممارسة الرياضية، ودورات تكوينية لحاملات المشاريع في هذا

المجال... إلخ

2 - إحداث منشآت رياضية للقرب ومؤسسات ونوادي للشباب في إطار شراكات،

مع الحرص على توزيعها جغرافيا بشكل عادل على مختلف جهات المملكة، خاصة في العالم القروي والأحياء ذات الهشاشة. وقد حققت بلادنا خطوات هامة في هذا المجال بتمكين مناطق متعددة من بنيات تحتية رياضية وشبابية كانت إلى وقت قريب تفتقر إليها، منها على سبيل المثال: المراكز السوسيو رياضية للقرب والقاعات الرياضية والمساح والحلبات المطاطية... وغيرها. وتطمح الوزارة إلى إحداث المزيد من هذه المنشآت، وسد الخصاص الذي تعرفه بعض المناطق في هذا المجال.

3 - الاهتمام بمقاربة النوع من خلال مؤسسات الأندية النسوية التي تعمل في

مجال التأهيل السوسيو اجتماعي والاقتصادي والتربوي لفائدة الفتاة والمرأة ، والمساهمة في تكوين وتوعية المرأة ودعمها ومواكبة اندماجها في سوق الشغل ، من خلال تقديم أنشطة مختلفة ومتنوعة في مجالات تتمثل في:

■ الاستئناس المهني والأنشطة التربوية؛

■ محاربة الأمية وتعليم الكبار؛

■ الأنشطة التوعوية والإشعاعية؛

■ دعم التعاونيات النسائية.

إضافة إلى ذلك، قامت الوزارة بإعداد مشروع القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري

للشباب والعمل الجمعوي- المعروف حاليا على الأمانة العامة للحكومة- وذلك تفعيلا

لمقتضيات دستور 2011 باعتباره آلية استشارية في مجال حماية الشباب والنهوض بالحياة

الجموعية، مع مراعاة تشكيل أعضاء المجلس اعتماداً على مبدأ المناصفة بين الجنسين والكفاءة والخبرة والتمثيلية الجهوية وكذا مشاركة المغاربة المقيمين في الخارج، والأشخاص في وضعية إعاقة.

وفي نفس السياق، نشير بأن الوزارة أعدت إستراتيجية وطنية مندمجة للشباب في إطار مقارنة تشاركية مع العديد من المتدخلين والفاعلين من قطاعات حكومية ومجتمع مدني وفعاليات شبابية، بهدف توحيد كافة الجهود المبذولة والخدمات المقدمة من طرف القطاعات الحكومية لفائدة الشباب في مجالات: الصحة والسكن والتشغيل والدراسة والرياضة... وغيرها، وكذا توفير إطار شريك للدولة في سياستها الشبابية، كما يدعو لذلك صاحب الجلالة نصره الله لضمان استمرارية تنفيذ البرامج والمحاور الكبرى المتعلقة بقضايا الشباب، بغض النظر عن تغير وتعاقب الحكومات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته